

أهمية تبني التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي -الإمارات العربية المتحدة نموذجا-

The Importance of Adopting FinTech as a Mechanism to Promote Financial Inclusion -The United Arab Emirates as a Model-

عماد بركان^{1*}، نجوى حرنان²، أحمد عمان³

¹جامعة عباس لغرور -خنشلة-، الجزائر، imed.berkane@univ-khenchela.dz

²جامعة عباس لغرور -خنشلة-، الجزائر، harnane.nadjoua@univ-khenchela.dz

³جامعة قسنطينة 2، الجزائر، ahmed.omane@univ-constantine2.dz

تاريخ النشر: .../.../.....

تاريخ قبول النشر: .../.../.....

تاريخ الإستلام: .../.../.....

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التكنولوجيا المالية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، وكيف تساهم في تعزيز مستوى الشمول المالي لها. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تشهد الإمارات العربية المتحدة تطور هائل في استخدام التكنولوجيا المالية، حيث يتجسد ذلك في التقنيات التي استحدثتها، والتي تم تطبيقها في مجالات عديدة، كما تحوز الإمارات على بيئة داعمة لاستخدام وتفعيل التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى أنها تتمتع بمستوى جيد من الشمول المالي، وأن استحداث التكنولوجيا المالية يساهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي لها. **الكلمات مفتاحية:** التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، الإمارات العربية المتحدة.

Abstract:

This study aims to shed light on the reality of financial technology within the United Arab Emirates, and how it contributes to enhancing the level of financial inclusion for it.

The study reached a number of results, the most important of which are: The United Arab Emirates is witnessing a tremendous development in the use of financial technology, as this is embodied in the technologies that it has developed, and which have been applied in many fields. Good financial inclusion, and that the development of financial technology contributes significantly to enhancing its financial inclusion.

Keywords: Fintech, Financial Inclusion, United Arab Emirates.

1. مقدمة:

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بموضوع الشمول المالي، أين أصبح يمثل أولوية قصوى لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية، وذلك بفضل الدور الكبير الذي يلعبه في تعزيز الاستقرار المالي ورفع كفاءة المنظومة المالية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، فضلا عن تحسين الوضعية المعيشية لأفراد المجتمع، من خلال ضمان توفير جميع الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، من أفراد وأسر ومؤسسات (بغض النظر عن مستوى الدخل)، وخاصة الفئة المحرومة منهم، مما يسمح ذلك بالتحول من الاقتصاد النقدي الذي تسوده الطرق والمعاملات غير الرسمية في إدارة الأموال، إلى الاقتصاد الرقمي التكنولوجي الذي يسهل القيام بمختلف المعاملات المالية تحت وعاء "التثقيف المالي"، وأمام هذه الأهمية الكبيرة للشمول المالي، تتسارع العديد من اقتصاديات الدول إلى احتضان وتبني التكنولوجيا المالية، كونها آلية واستراتيجية فعالة لتعزيز وتوسيع مستويات الشمول المالي.

وتعتبر الإمارات العربية المتحدة من بين الدول التي أولت اهتمام كبير بالشمول المالي وسعت إلى تعزيزه من خلال الاستراتيجيات والتقنيات المعتمدة، وقد حققت تقدما ملحوظا ومهما في هذا المجال، ولعل من أهم إنجازات الإمارات في مجال التكنولوجيا المالية، استراتيجية دبي للتعاملات الرقمية "البلوك تشين".

وانطلاقا مما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو واقع التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة؟ وكيف تساهم في تعزيز الشمول المالي؟

وكفرضية رئيسية يمكننا القول أن التكنولوجيا المالية تتسم في الإمارات العربية المتحدة بالحدثة والتطور، كما تساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي، والمعاملات الرقمية البلوك تشين، وتقنيات السلاسل الموزعة.

أهمية الدراسة: تتجسد أهمية هذه الدراسة في شقين، الشق الأول هو أهمية وحدثة الموضوع المتعلق بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي، أما الشق الثاني فيتمثل في دور وأهمية تبني التكنولوجيا المالية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، وكيف تساهم وتعمل على تعزيز مستويات الشمول المالي .

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ الإلمام بمفهوم وأهمية الشمول المالي، وأهم الأبعاد والمؤشرات المستخدمة في قياسه؛
- ✓ تسليط الضوء على أهم أشكال التكنولوجيا المالية، ومجالات استخدامها؛
- ✓ عرض لأهم التكنولوجيات المالية المستخدمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأهم المشاريع والمجالات التي طبقت فيها تلك التكنولوجيات، وتحليل مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي؛
- منهجية الدراسة:** قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بجمع الأطر النظرية والبيانات والمعلومات المتعلقة بمتغيرات

الدراسة، من أجل الوصف الدقيق للتكنولوجيا المالية والشمول المالية، وكيف تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة.

تقسيمات الدراسة: بغية الإجابة على الإشكالية الرئيسية، والإلمام بمختلف جوانب الموضوع، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: التأصيل النظري للشمول المالي

المحور الثاني: عموميات حول التكنولوجيا المالية

المحور الثالث: مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة

2. التأصيل النظري للشمول المالي

1.2 مفهوم وأهمية الشمول المالي

1.1.2 مفهوم الشمول المالي:

اجتهدت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية، في تقديم مفهوم واضح وشامل للشمول المالي، ونذكر من بينها:

وفقا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD"، يعرف الشمول المالي على أنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية، والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المناسبين، وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات، من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل النوعية والثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (إبراهيم سالم و يحيى، 2021، صفحة 125).

وحسب البنك الدولي "WB"، يعني بالشمول المالي: " أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة، وبأسعار ميسورة، تلبي احتياجاتهم (المعاملات، المدفوعات، المدخرات والائتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة" (لوزري، 2021، صفحة 15).

كما تعرفه المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء "CGAP" بأنه: " وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة، واستخدامها، بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية، وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا" (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019، صفحة 03).

مجملا، يمكن القول بأن الشمول المالي، هو عبار عن الآلية التي تتيح للأفراد والشركات، ومختلف القطاعات التي تعاني من عدم كفاية الخدمات، فرصة الوصول لمختلف الخدمات والمنتجات المالية، بالشكل الذي يلبي احتياجاتهم، مع مراعاة عدة جوانب من بينها، النوعية والسعر، بهدف تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

2.1.2 أهمية الشمول المالي:

أصبح الشمول المالي محل تركيز العديد من الحكومات والمنظمين الماليين، ولا سيما البنوك المركزية، وذلك لثبوت وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث من الصعب تصور ديمومة الاستقرار المالية بينما يبقى جزء كبير من السكان والشركات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي، وتبرز أهمية الشمول المالي في النقاط التالية (لوزري، 2021، الصفحات 16-17):

- ✓ يشجع الشمول المالي المنافسة بين المؤسسات المالية من خلال العمل على التنوع والجودة من منتجاتها من أجل جذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، والتدخل في شرعية بعض القنوات غير الرسمية؛
- ✓ زيادة إمكانية وصول الفئات السكانية التي تعاني من عدم كفاية الخدمات إلى طائفة واسعة من الخدمات المالية عالية الجودة ومن ثم تعظيم الأثر الإيجابي وضمان قدرات المؤسسات على الاستمرار، ومساندة مؤسسات التمويل الأصغر عن طريق بناء وتدعيم أنظمة شاملة وفاعلة للاستعلام الائتماني، والتي تعد بالغة الأهمية لتجنب الإفراط في المديونية ودعم ممارسات الاقتراض؛
- ✓ تحقيق الاستقرار المالي حيث أن تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبالتالي زيادة استقرار النظام المالي، كما أن الشمول المالي يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات فضلاً عن زيادة تصيب القطاع الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة؛
- ✓ يحفز الشمول المالي نمو وتطور الأعمال التجارية، وبالتالي تحسين الإيرادات الضريبية للاقتصاد؛
- ✓ تظهر الدراسات أن الشمول المالي يعزز الادخار ويطور ثقافة المدخرات، ويسهل الوصول إلى الائتمان في حالة الطوارئ في تنظيم المشاريع ويسمح بالحصول على آلية دفع فعالة أيضاً، كما أن التطوير وانتشار استعمال الهواتف المحمولة، تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي.

2.2 شروط وسياسات الشمول المالي

1.1 شروط والشمول المالي:

يمكن إيجاز أهم شروط الشمول المالي في النقاط الآتية (كروش، دقيش، و أولاد إبراهيم ، 2022، الصفحات 517-518):

- ✓ العمل على إطلاق خدمات جديدة تغطي كافة الاحتياجات المالية والمصرفية لكل فئات المجتمع؛
- ✓ متابعة العملاء ومدى رضائهم عن الخدمات المتاحة وتوفير وتزويدهم بكل المعلومات التي يحتاجونها عن حساباتهم؛

✓ توفير الخدمات الاستشارية للعملاء ومساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملائمة لهم والتي تساعد على إدارة أموالهم بطريقة سليمة؛

✓ العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة العملاء بالخدمات المقدمة وتطبيق سياسة عادلة؛

✓ تحديد الدول للأهداف التي يمكن من خلالها تحقيق ورفع كفاءة الشمول المالي؛

✓ دراسة مطالب واحتياجات السوق من الخدمات المصرفية لتحقيقها على أرض.

2.2 سياسات الشمول المالي:

يمكن إبراز أهم السياسات الخاصة بالشمول المالي من خلال الآتي (كروش، دقيش، و أولاد إبراهيم ، 2022، صفحة 518):

✓ **تنويع مقدمي الخدمات:** اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات التي تقدم الخدمات الائتمانية والإيداعية، اذا تكون هذه الاستراتيجيات متلائمة مع الانظمة المصرفية الخاصة بعملية التمويل الاصغر.

✓ **حماية المستهلك:** أصبح الاهتمام المتزايد بحماية المستهلكين أوليات الشمول المالي وتعميم الخدمات المالية ، إذ تعزى نشأته استجابة للضغوط المتأتية من سياسات وسائل الاعلام أو جمعيات حماية المستهلك ، التي أصبحت مهتمة بتنظيم حماية الزبون المالي من اهتمامات صانعي السياسات والجهات التنظيمية بشأن العلاقة بين المؤسسات المالية وزبائنهم.

✓ **الوكالة المصرفية:** تعد الوكالة المصرفية عقد يلتزم بمقتضاه الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل، فقد أثبتت سياسات تعاقد المصارف مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحاً كبيراً في تحسين عجلة الشمول المالي.

✓ **الدفع عبر وسائل الاتصال (الهاتف المحمول):** تعمل على توسيع نطاق نقاط الوصول وتقليل الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الالكترونية ، فعلت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع المصارف سابقا وعلى الرغم من الاستعمال الواسع والنمو في استعمال القنوات الالكترونية الا أنه لا تزال هناك ضرورة لتقوم المصارف بالمزيد من حملات التوعية حول كيفية استعمال ومزايا القنوات المصرفية الالكترونية.

3.2 أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه:

انشأ البنك الدولي قاعدة بيانات جديدة للشمول المالي تتضمن عرض مؤشر الاشتغال المالي العالمي الجديد «Global Findex» الذي يستخدم لقياس مستوى استخدام الأفراد البالغين للخدمات المالية والمصرفية، يتم إجراء مقارنات دولية وإقليمية من خلال هذه البيانات لمعرفة مدى قدرة الدول على تحقيق الشمول

المالي وتطوره، ونذكر فيما يلي أهم مكونات الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي (عزاوي و رفاع، 2021، الصفحات 109-110):

✓ البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى؛
- العرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)؛
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب)؛
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (منها أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك)

✓ البعد الثاني: الادخار

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاما بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال، في المنزل) خلال 12 شهر الماضية؛

✓ البعد الثالث: الاقتراض

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقتترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقتترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

✓ البعد الرابع: المدفوعات

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

✓ البعد الخامس: التأمين

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛

- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) عند الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف).

3. عموميات حول التكنولوجيا المالية

1.3 تعريف التكنولوجيا المالية وخصائصها

1.3 تعريف التكنولوجيا المالية:

التكنولوجيا المالية، أو "فينتك" "Financial Technology"، هي عبارة عن استخدام التكنولوجيا لتحقيق ابتكارات مالية أو نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية، وذلك دعماً لتحقيق الشمول المالي (بوزانة و حمدوش، 2021، صفحة 546).

2.3 خصائص التكنولوجيا المالية:

تتمثل أهم خصائص التكنولوجيا المالية، فيما يلي (فلاق و سامية، 2020، صفحة 302):

- ✓ **الوصول لكل المستخدمين:** تستهدف شركات التكنولوجيا المالية كل الطبقات والفئات، وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات، أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود؛
- ✓ **المرونة والقدرة على تحمل التكاليف:** توفر شركات التكنولوجيا المالية عروضاً وخططاً عدة للدفع مقابل السلع والخدمات؛

✓ **تصميم محوره العميل:** تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة وسهلة؛

✓ **السرعة:** تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات؛

✓ **سياسة البيانات أو الهواتف المحمولة:** تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء، كما تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

2.3 أهم التقنيات المستخدمة في التكنولوجيا المالية:

توجد العديد من التقنيات المميزة في التكنولوجيا المالية، والتي لاقت اهتماماً واسعاً وكبيراً، في الأوساط

الرقمية والتكنولوجية، ومن بين هذه التقنيات نذكر (الخير، 2020، الصفحات 7-8):

- ✓ **السجلات اللامركزية الموزعة:** هي قاعدة بيانات لسجلات لا تخزنها أو تؤكدتها أي سلطة مركزية، ويكون فيها لمنفذ التطبيق القدرة الأكبر على التحكم بالطريقة التي تنفذ بها العمليات، يتم تخزين كل معاملة وتفاصيلها في أماكن مختلفة في نفس الوقت مما يجعل إمكانية حدوث هجمات إلكترونية لسرقة محتويات السجلات أمراً صعباً.

✓ **البلوك تشين (سلسلة الكتل):** نظام تسجيل إلكتروني مشترك، آني، مشفر، وغير مركزي لمعالجة وتدوين المعاملات المالية، والعقود، وتداول الأصول المالية لا يوجد شخص واحد أو جهة واحدة مسؤولة عن السلسلة بأكملها، بل إنها مفتوحة، ويمكن لجميع المشاركين في السلسلة مشاهدة تفاصيل كل سجل أو ما يعرف بالكتلة، إضافة إلى إمكانية تتبع المعلومات عبر شبكة آمنة لا تستدعي التحقق من طرف ثالث.

✓ **التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي:** نموذج تقني له القدرة على تكرار التفكير البشري، بصورة عامة، حيث يكسب الذكاء الاصطناعي الآلة صفة الذكاء، بما يجعلها قادرة على محاكاة قدرات البشر الذهنية، يأتي التعلم الآلي ضمن المجال الأوسع للذكاء الاصطناعي، وهو يختص بمنح الآلات القدرة على التعلم.

✓ **الحوسبة السحابية:** يشير المصطلح إلى المصادر والأنظمة الحاسوبية المتوافرة تحت الطلب عبر شبكة الأنترنت، والتي تستطيع توفير عدد من الخدمات الحاسوبية المتكاملة دون التقييد بالموارد المحلية، بهدف التيسير على المستخدم.

3.3 مجالات استخدام التكنولوجيا المالية: تقدم شركات التكنولوجيا المالية مجموعة واسعة من الخدمات المالية موجهة لعدة قطاعات ومجالات، يمكن إنجاز أهمها في العناصر التالية (سيد اعمر و بن عبد الفتاح، 2020، صفحة 71):

✓ **خدمات الدفع:** وتعني النشاطات المصرفية الأكثر نشاطاً ومرونة والتي تقدمها التكنولوجيا المالية للعديد من العملاء بحيث توفر لهم مجموعة من أساليب الدفع المتنوعة (الدفع عبر الهاتف النقال، التحويلات المالية للخارج، إدارة تدفقات الدفع للتجارة الإلكترونية، تبادل العملات بدون تكلفة).

✓ **الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد:** وتشمل الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الأنترنت، دون أي وجود مادي للوكالة، بتكاليف منخفضة، تشمل أيضاً حلول تسيير الميزانية وكذا أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية.

✓ **الاستثمار والتمويل:** تقوم "Fintech" باستقطاب مدخرات الأفراد، عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة، وتوفير منصات التمويل الجماعي "crowdfunding" للشركات سواء في شكل قروض أو استثمار في رأس المال وكذا تقديم الاستشارة المالية عبر الأنترنت للأفراد.

✓ **خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات:** حيث تقدم حلول موجهة للقطاع البنكي المصرفي، من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات، التي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون (ملوك الشراء، الادخار، الملاءة المالية).

✓ الخدمات الموجهة للبنوك والشركات: تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الحلول من أجل تحسين إدارة الشركات ، فنجد منها الموجهة للسوك مثل تقنية البلوكات التي تطور حلول معتمدة على تكنولوجيا البلوكشين، فيما يتعلق بتسجيل المعاملات، معالجة المعلومات، إدارة المخاطر، إدارة الضرائب... إلخ .

4. مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة

1.4 واقع تطبيق التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة:

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة، في مصاف الدول الرائدة في مجال الابتكار في النظام المالي، وذلك من خلال ريادتها في استخدام التقنيات المالية الحديثة في القطاع العام، وخلق هياكل وأنظمة ملائمة للصناعات الجديدة، وتجدر الإشارة إلى أن القطاع المالي والمصرفي يشهد على مدار العقد الماضي زيادة كبيرة في استخدام تلك التقنيات حيث أصبحت الإمارات تمثل 46% من جملة الشركات الناشئة، على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الخبر، 2020، صفحة 12).

إن تقنية الذكاء الاصطناعي، وتقنيات السلاسل الموزعة، وتقنية البلوك التشين المبنية، من أشهر ابتكارات التكنولوجيا المالية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تربط التكنولوجيا المالية بين قطاعين، هما قطاع المعلومات والاتصالات والقطاع المالي، مما يؤدي آليا إلى تعزيز الشمول المالي داخل الإمارات العربية المتحدة.

1.1.4 استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي:

في أكتوبر 2017 أعلن الشيخ محمد بن راشد نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي عن استحداث وزارة للذكاء الاصطناعي، أين تم إطلاق استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي، التي تعد أول مشروع ضخم ضمن مئوية الإمارات 2071 للارتقاء بالأداء الحكومي وتسريع الإنجاز وخلق بيئات عمل مبدعة ومبتكرة ذات إنتاجية عالية من خلال استثمار أحدث تقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي وتطبيقها في شتى ميادين العمل، واستثمار كافة الطاقات واستغلال الموارد والإمكانات البشرية والمادية المتوفرة على النحو الأمثل وبطريقة خلاقة تعجل تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية، وتهدف استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي إلى ما يلي (أحمد ، 2018، الصفحات 13-14):

✓ تبني أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي للارتقاء بالأداء الحكومي؛

✓ أن تكون الإمارات الأولى عالميا في استثمارات الذكاء الاصطناعي؛

✓ خلق سوق جديدة واعدة ذات قيمة اقتصادية عالية في المنطقة؛

✓ دعم مبادرات القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية؛

✓ بناء قاعدة قوية في مجال البحث والتطوير؛

✓ الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الخدمات وتحليل البيانات بمعدل 100 % بحلول العام 2031، بحيث يتعين على جميع الجهات الحكومية في الدولة اعتماد الذكاء الاصطناعي بما ينسجم ومثوية الإمارات 2071 الساعية إلى أن تكون دولة الإمارات الأفضل في العالم في كافة المجالات.

إن قيام حكومة الإمارات بتسخير الذكاء الاصطناعي، لدفع النمو في العديد من القطاعات المختلفة سيساعد في بناء إطار أكثر استقراراً للمستقبل في القطاع المصرفي، ووفقاً لدراسات حديثة مستقلة، يتوقع أن يحقق الذكاء الاصطناعي وفورات في القطاع المصرفي الإماراتي بنحو تريليون دولار بحلول سنة 2030، ومن بين التجارب المحلية في دولة الإمارات التي استخدمت هذه الاستراتيجية نذكر (وائل ، 2019):

✓ حين طرح بنك الإمارات دبي الوطني، المساعد الافتراضي إيفا EVA بهدف تعزيز خدمة العملاء، حيث يتيح سهولة الاتصال في الوقت الفعلي بين الموظفين أو العملاء دون الحاجة إلى التواجد فعلياً؛

✓ كما طرح بنك المشرق إحدى المؤسسات المالية الرائدة، برنامج المساعدة التفاعلية لبدء محادثة ذكية مع المستخدمين، حيث يمكن للعملاء استخدام المساعدة التفاعلية لتصفح منتجات المشرق وإجراء معاملات نقدية من دون بطاقة، وتحويلات محلية منخفضة التكلفة والاستفسار عن الرصيد والمعاملات الحديثة على الحساب، ما يجعل الأمر أسهل بكثير لأداء المهام المصرفية.

2.1.4 استراتيجية دبي للمعاملات الرقمية البلوك تشين: تم إطلاق استراتيجية دبي للمعاملات الرقمية البلوك تشين في أبريل 2018، بالتعاون بين مكتب دبي الذكية ومؤسسة دبي المستقبل، بهدف استكشاف وتقييم أحدث الابتكارات التقنية التي تساعد على توفير خدمات آمنة، وأكثر كفاءة وفعالية، تطمح الاستراتيجية إلى تعزيز إمكانات الاستفادة من هذه التقنية ليس فقط في دبي، بل في كل أنحاء العالم، حيث ستوفر تقنية البلوك تشين الفرص الاقتصادية لجميع القاعات في الإمارات خاصة القطاع المصرفي، وتعزز سمعة دبي كمدينة رائدة عالمياً في مجال التقنية، والاقتصاد الذكي، الذي يدعم ريادة الأعمال والقدرات التنافسية العالمية، كذلك سيسهم التوسع في استخدام تقنية البلوك تشين في تحسين كفاءة الخدمات الحكومية والخدمات المالية (الخير، 2020، صفحة 12)، وتعمل هذه التقنية على (ندير، 2020، صفحة 45):

✓ توفير 11 مليار درهم يتم انفاقها سنوياً لتقديم وتوثيق المعاملات والمستندات، و389 مليون وثيقة حكومية؛

✓ توفير 77 مليون ساعة عمل؛

✓ توفير 1.6 مليار كلم من القيادة على السائقين.

استخدمت تقنية البلوك تشين في دولة الإمارات في مجالات ومشاريع عدة، ومن بين أهم المشاريع التي قامت باعتماد هذه التقنية بنجاح، وذلك بهدف تسهيل المعاملات والخدمات المالية، وضمان وصولها لكافة الأفراد والشركات، نذكر (World Economic Forum, 2020, pp. 11-21):

✓ **بنك الإمارات دبي الوطني:** مع ظهور البلوك تشين في القطاع المالي في عام 2015 وإطلاق استراتيجية دبي للتعاملات الرقمية البلوك تشين في 2018، شرع بنك الإمارات دبي الوطني في استكشاف الطرق التي يمكن من خلالها تطبيق التكنولوجيا لإحداث تأثير حقيقي على نطاق واسع، في عام 2016، اختبرت هذه التقنية للمعاملات عبر الحدود ووثائق تمويل التجارة بالشراكة مع بنك ICICI في الهند، بعد ذلك، قرر فريق بنك الإمارات دبي الوطني استخدامها، لمواجهة التحدي الكبير المتمثل في احتيال الشيكات المزورة التي يطبعها المحتالون، ولهذا عمل فريق مشروع الإمارات دبي الوطني على إضافة رمز كيو آر على كل صفحة من دفاتر الشيكات، مع استخدام تقنية بلوك تشين للتحقق من صحة ذلك الرمز.

✓ **اتصالات ديجيتال:** عدم توافر الرقمنة والآليات الموحدة للتحقق من صحة البيانات عبر مختلف البنوك في الدولة قد يتيح للبعض ممارسة الاحتيال بطلب التمويل من أكثر من بنك للأمر ذاته، وتعمل البنوك الإماراتية عادة على تمويل دفع فواتير الشركات الصغيرة والمتوسطة، لمواجهة هذا، أعلنت اتصالات ديجيتال في يونيو 2019 عن إطلاق منصة UAE Trade، التي تجمع ثمانية بنوك رئيسة في البلاد ضمن شبكة بلوك تشين مشتركة، وتتيح لها تبادل المعلومات.

✓ **دبي الذكية:** أطلقت حكومة دبي الذكية في عام 2003 بوابة Dubai Pay المركزية لجمع المدفوعات الحكومية من أكثر من 40 جهة عامة وخاصة. وفي عام 2018، أجرى النظام أكثر من 10.4 ملايين معاملة بقيمة 16 مليار درهم، إلا أن كل جهة احتفظت بسجلات محاسبة خاصة بها، ما أدى إلى زيادة الكلفة، وإبطاء العمل، ولهذا قررت حكومة دبي الذكية الاعتماد على تقنية بلوك تشين لتطوير عملية تسوية المدفوعات اليدوية الطويلة والمكلفة التي كانت تستغرق 45 يوماً.

✓ **طيران الإمارات:** لدى طيران الإمارات وفلاي دبي برنامج طيران الإمارات لمكافحة ولاء المسافرين الدائمين، الذي يضم أكثر من 25 مليون عضو، لتحسين أداء هذا البرنامج قررت طيران الإمارات استكشاف إمكانات استخدام تقنية بلوك تشين، بهدف تقليل تكاليف تسوية الحسابات مع الشركاء وإدارة المدفوعات دون استبدال النظام القائم، بل إضافة قناة بلوك تشين إليه، للاستفادة من دفتر الأستاذ المشترك لتسوية المدفوعات وإدارتها.

3.1.4 استراتيجية تقنيات السجلات الموزعة: بهدف دراسة إمكانية تطبيق وتجسيد تقنيات السجلات الموزعة، وتجريبها، وفهمها بشكل أكبر، وتحليل مدى جاهزيتها، أطلقت الإمارات العربية المتحدة بالشراكة مع المملكة العربية السعودية، "مشروع عابر" وهو مبادرة لعملة رقمية ثنائية تهدف لتسوية التعاملات والتحويلات المالية بين البنوك في البلدين، والتي تتم عبر الحدود، (نوران و أيجن، 2022، صفحة 26).

ومن أجل فهم فكرة الإصدار الثنائي، للعملة من قبل البنكين المركزيين وتجريبها، تم تقسيم المشروع إلى ثلاث مراحل رئيسية (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، البنك المركزي السعودي، 2020، صفحة 07):

✓ حالة الاستخدام الأولى (Use Case1): استكشاف متطلبات التسوية عبر الحدود بين البنكين المركزيين؛
✓ حالة الاستخدام الثانية (Use Case2): استكشاف متطلبات التسوية المحلية بين ثلاثة بنوك تجارية في كل بلد؛

✓ حالة الاستخدام الثالثة (Use Case3): استكشاف متطلبات تنفيذ المعاملات عبر الحدود بين البنوك المشاركة في المشروع في كلا البلدين.

يعد تنفيذ تقييم شامل لأنظمة الدفع الحالية، واستنادا على نتائج التطبيقات الدولية لتقنيات السجلات الموزعة في هذا المجال وبناء على تقنيات السجلات الموزعة المتطورة الحالية، اتفق جميع المشاركين على مجموعة من المبادئ لتوجيه عملية تنفيذ المشروع هي (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، البنك المركزي السعودي، 2020، صفحة 07):

✓ يجب على البنوك التجارية أن تشارك بفاعلية، وأن تساهم بالربط على مستوى المحلي مع الشبكة، والتفاعل التام على المستوى الفني والتشغيلي خلال فترة المشروع؛

✓ سيتم استخدام أموال فعلية في هذا المشروع؛

✓ عوضا عن محاكاة آلية عمل أنظمة الدفع التقليدية، ركز المشروع على استكشاف كيف يمكن لهذه الأنظمة الاستفادة من الخصائص الفريدة لتقنية السجلات الموزعة لرفع مستويات التوزيع.

وقد أكد المشروع على أن العملة الرقمية الصادرة بشكل ثنائي عبر الحدود مجدية من الناحية الفنية، وأنه من الممكن تصميم نظام دفع موزع يتمتع بمرونة التصميم مقارنة بأنظمة الدفع الحالية، كما أن المتطلبات الرئيسية التي تم تحديدها قد تمت تلبيتها بشكل كامل، بما فيها المتطلبات المعقدة ذات الصلة بالخصوصية واللامركزية، بالإضافة إلى تجاوز أهداف الأداء التي تم وضعها للمشروع، مما يثبت بأن تقنيات السجلات الموزعة يمكن أن تساهم في رفع مستويات الاداء، دون التأثير سلبا على السلامة أو الخصوصية، وبناءً على ذلك، ساهم المشروع في التأكيد على جدوى تقنيات السجلات الموزعة بوصفها آلية للتسوية المحلية والتسوية عبر الحدود، وأكد كذلك على الجدوى الفنية للعملة الرقمية المشتركة الصادرة عن المصرفين المركزيين في البلدين، ويوجد العديد من الاتجاهات التي يمكن للمشروع المضي قدما فيها مستقبلا (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، البنك المركزي السعودي، 2020، صفحة 08):

✓ قد يستخدم النظام كأساس لدعم أنظمة التسوية الاجمالية الآنية المحلية والاقليمية؛

✓ توسيع نطاق عمل النظام ليشمل سيناريوهات التسليم مقابل الدفع، مثل استخدام شبكة عابر كمنصة تسوية لأنواع أخرى من المعاملات، مثل سندات البيع وغيرها من الأصول الرقمية؛

✓ قد يتم توسيع النطاق جغرافياً ليشمل بنوكاً مركزية إقليمية، أو دولية، أو قد يتم برط الشبكات غير المتجانسة فيما بينها.

2.4 الإمارات العربية المتحدة وفقاً لمؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (FinxAr):

أطلق صندوق النقد العربي في 27 أبريل 2021، بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (FinxAr)، يأتي إطلاق المؤشر في إطار جهود الصندوق لدعم توجه الدول العربية، للارتقاء بصناعة التقنيات المالية الحديثة ودعم التحول المالي الرقمي، بما يخدم تعزيز الشمول والاستقرار الماليين، وفرص تحقيق التنمية المستدامة، كما يهدف المؤشر إلى الوقوف على جهود الدول العربية في تطوير صناعة التقنيات المالية الحديثة، ودعم نموها، كما يساهم في بلورة رؤية لصناعة التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية وكيفية دعم البيئة الحاضنة لها من خلال إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه صناعة التقنيات المالية في الدول العربية، والاستفادة من الفرص والممكنات المتاحة لها، بما يساعد رسم السياسات الوطنية الملائمة، بهدف الارتقاء بفرص نمو التقنيات المالية، وتوظيفها، وتحسين بيئة الخدمات المالية الرقمية (صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2021، صفحة 186).

1.2.4 منهجية حساب مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (FinxAr):

يتكون المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (FinxAr)، من ستة مؤشرات رئيسية تمثل أبعاد البيئة الداعمة للتقنيات المالية الحديثة، تشمل: السياسات والتشريعات، وجانب الطلب، وتوفر التمويل، والبنية التحتية المالية، وتنمية المواهب لدعم الابتكارات، والتعاون والشركات، ويتكون المؤشر من مائة نقطة مئوية، تتراوح بين صفر (لأقل مستوى)، وواحد (لأعلى مستوى)، مقسمة على ست محاور رئيسية ممثلة للبيئة الحاضنة للتقنيات المالية الحديثة، مرجحة بالأوزان التالية:

الجدول (01): المؤشرات الرئيسية للمؤشر العام مرجحة بالأوزان

المؤشرات الرئيسية	محتوى المؤشر	الأوزان (%)
محور السياسات والتشريعات	يتناول محور السياسات والتشريعات مختلف المبادرات التي تنتهجها الدول على مستوى القوانين والقواعد التنظيمية وسياسات تنمية قطاع التقنيات المالية الحديثة.	25
محور جانب الطلب	يتمثل في مبادرات الدولة لتعزيز جانب الطلب من كل من الأفراد وقطاع الأعمال، من حيث توفر الخدمات والمنتجات المالية الرقمية وتعزيز الثقيف المالي والتوعية المالية الرقمية.	14
محور توفر التمويل	يرتكز هذا المحور على مبادرات الدولة في دعم وتمويل مقدمي الحلول والخدمات المالية المبتكرة.	14

20	يتمحور هذا المؤشر، حول جهود الدولة في الارتقاء بالبنية التحتية المالية، ومدى التقدم في هذا الشأن.	محور البنية التحتية المالية
14	يغطي محور تنمية المواهب جهود الدولة لتنمية قدرات أصحاب المواهب.	محور تنمية المواهب
13	ويقصد به التعاون على المستوى المحلي بين الأطراف أصحاب العلاقة بصناعة التقنيات المالية الحديثة.	محور التعاون والشركات
100	/	المؤشر العام

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على (صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2021، صفحة 187)

ويتم احتساب المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة (FinxAr)، من خلال المعادلة التالية (صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2021، صفحة 188):

$$FinxAr = \sum_{n=1}^6 ((AVGSUB)n * Wn)$$

حيث:

✓ FinxAr: المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة

✓ (AVGSUB)n: متوسط قيمة المحور n

✓ Wn: الوزن الترجيحي للمحور n

✓ n: المحور (السياسات والتشريعات، جانب الطلب، الخ)

تجدر الإشارة إلى أن النقاط الإجمالية لكل دولة في كل محور تقع ما بين صفر (أقل قيمة) وواحد (أعلى قيمة)، بناءً على متوسط مجموع درجات الإجابات على أسئلة الاستبيان (حيث تم اعداده بغرض قياس ومعرفة درجة تطور صناعة التقنيات المالية الحديثة والخدمات المالية الرقمية) في كل محور، ثم يتم ترجيح هذا المتوسط بوزن كل مؤشر، للحصول على مجموع نقاط كل دولة في المؤشر العام.

2.2.4 نتائج مؤشر التقنيات المالية الحديثة للدول العربية (FinxAr):

الجدول الموالي يحمل قائمة الدول العربية الخمسة الأولى حسب مؤشر التقنيات المالية الحديثة (FinxAr):

الجدول (02): قائمة الدول العربية الخمسة الأولى حسب مؤشر التقنيات المالية الحديثة (FinxAr)

البلد	السياسات والتشريعات	جانب الطلب	توفر التمويل	تنمية المواهب	البنية التحتية المالية	التعاون والشركات	المؤشر العام
الإمارات	0.748	0.810	0.500	0.807	0.725	0.909	0.747
السعودية	0.732	0.700	0.320	0.783	0.636	0.660	0.649
البحرين	0.758	0.631	0.246	0.658	0.739	0.678	0.640
تونس	0.711	0.472	0.307	0.662	0.503	0.542	0.550
مصر	0.580	0.661	0.136	0.872	0.305	0.625	0.521

المصدر: (صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2021، صفحة 189)

من الجدول أعلاه، نلاحظ حول دولة الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية في المؤشر العام، حيث تعكس هذه النتيجة الجهود المبذولة من طرف السلطات المحلية في تعزيز مجالات أنشطة التقنيات المالية الحديثة، حيث أسهمت هذه الجهود في تفعيل أحدث التقنيات المالية داخل الدولة، بالإضافة إلى توفير المتطلبات التي من شأنها تحسين درجة التحول الرقمي.

وفي قراءتنا لنتائج المحاور الست المكونة للمؤشر العام، نلاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة تصدر ترتيب الدول في مؤشر السياسات التشريعات، وذلك يعود إلى تميز الإمارات بوجود إطار تنظيمي شامل لكافة أنشطة التقنيات المالية الحديثة، ولعل أبرز دليل على ذلك عندما ام استحداث وزارة وصية للذكاء الاصطناعي سنة 2017.

أما بخصوص مؤشر جانب الطلب، يتضح أيضا من خلال الجدول، تصدر الإمارات المجموعة، حيث يعكس هذا المؤشر اقبال الأفراد وقطاع الأعمال وتماسيهم مع أحدث التقنيات المالية، وهذا راجع لزيادة تفعيل الدولة الخدمات المالية والرقمية، من خلال مساهمتها في تعزيز التنقيف المالي ونشر التوعية المالية.

كما تنفرد الإمارات بشكل واضح عن باقي الدول العربية في مؤشر التمويل، حيث تعكس النتائج المرفقة في الجدول، توفر آليات التمويل والدعم التي تساعد وتسهم بشكل كبير في استحداث، وتطبيق جميع الابتكارات المالية الممكنة داخل الدولة.

وعند العودة لمؤشر تنمية المواهب، نلاحظ تراجع دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المركز الثاني بعد تقدم مصر في هذا المؤشر، ونفس الأمر أيضا بخصوص مؤشر البنية التحتية أين احتلت البحرين المركز الأول، وجاءت الإمارات في المرز الثاني.

كما احتلت دولة الإمارات المركز الأول بخصوص المؤشر الأخير المتمثل في التعاون والشركات، وعند تحليلنا لنتائج المؤشر، نستنتج أن الإمارات استفادت كثير من التعاون بين الهيئات الرقابية ونظيراتها، على المستويين الاقليمي والدولي ومع المؤسسات الدولية، ولعل أبرز مثال على ذلك، المبادرات التي تتعلق بالعملات الرقمية للمصارف المركزية "مشروع عابر".

3.4 مستوى الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة:

الجدول الموالي، يتضمن مؤشرات الشمول المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بداية من سنة 2011 إلى غاية سنة 2017، علما أن مؤشرات الشمول الصادرة عن البنك الدولي، تكون متوفرة كل ثلاث سنوات.

الجدول (03): مؤشرات الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة (2011-2017)

السنة	نسبة الأفراد البالغين لديهم حسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية	نسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية	نسبة الأفراد البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية
2011	60%	19%	11%
2014	83%	33%	39%
2017	87%	29%	46.1%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (The global index database 2017, 2018)

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتمتع بمستوى جيد من الشمول المالي، حيث تأخذ النسب الخاصة بمؤشرات الشمول المالي منحى تصاعدي بداية من سنة 2011 إلى غاية سنة 2017، أين بلغت نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية 87% في سنة 2017، كما بلغت نسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية في نفس السنة 29%، أما الأفراد البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية بلغت نسبتهم 46.1%، ويرجع ذلك إلى لزيادة اهتمام الإمارات بتفعيل التكنولوجيا المالية، وتوجها الفعلي نحو تحقيق اقتصاد غير نقدي، وتجسد ذلك في احتلالها المرتبة الأولى ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفقا لمؤشرات الشمول المالي الصادرة عن البنك الدولي.

وعند الجمع بين مؤشرات الشمول المالي المذكورة في الجدول، وبين التكنولوجيا المالية التي تبنتها الإمارات متمثلة في التقنيات والاستراتيجيات المالية على غرار إستراتيجية الذكاء الاصطناعي، واستراتيجية البلوك تشين وتقنيات السجلات الموزعة، نجد أن مستوى الشمول المالي جيد في دولة الإمارات، وأن الانطلاق في تحسيد هذه التقنيات والاستراتيجيات سوف يعمل على تعزيز مستوى الشمول المالي أكثر فأكثر، كما أن مؤشر التقنيات المالية

الحديثة للدول العربية FinxAr يؤكد ذلك حيث تحوز الإمارات العربية المتحدة على البيئة الداعمة لاستخدام وتفعيل التكنولوجيا المالية.

5. الخاتمة:

ختاما يمكن القول بأن التكنولوجيا المالية تلعب دورا هاما وكبيرا في تعزيز مستويات الشمول المالي، من خلال الخدمات والعمليات المالية التي تقدمها لجميع فئات المجتمع، حيث أثبتت نجاحتها في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تتمتع بمستويات جيدة من الشمول المالي، بالإضافة إلى امتلاكها بيئة داعمة لاستخدام وتفعيل التكنولوجيا المالية، مما يؤدي آليا إلى تعزيز مستوى الشمول المالي لها.

وقد انتهت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات، نوجزها كالاتي:

✓ تعمل التكنولوجيا المالية على تسهيل وتسريع المعاملات والخدمات المالية، مما يساهم في وصولها لكافة فئات المجتمع بأقل تكلفة، وبالتالي تعزيز مستويات الشمول المالي؛

✓ تشهد الإمارات العربية المتحدة تطور هائل في استخدام التكنولوجيا المالية، حيث يتجسد ذلك في التقنيات والآليات التي استحدثتها، والتي تم تطبيقها في مجالات عديدة؛

✓ تحوز الإمارات العربية المتحدة على بيئة داعمة لاستخدام وتفعيل التكنولوجيا المالية، وهو ما يتأكد من خلال احتلالها المرتبة الأولى ضمن الدول العربية وفقا لمؤشر التقنيات المالية الحديثة للدول العربية FinxAr، حيث تعكس هذه النتيجة الجهود المبذولة من طرف السلطات المحلية في تعزيز مجالات أنشطة التقنيات المالية الحديثة؛

✓ تتمتع الإمارات العربية المتحدة بمستوى جيد من الشمول المالي، وأن استحداث واستخدام التكنولوجيا تساهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي لها.

كما توصي الدراسة بما يلي:

✓ يعتمد تحقيق الشمول المالي على الثقافة المالية للأفراد، لذلك يجب العمل على إطلاق مبادرات من شأنها تقليل فجوة المعرفة الرقمية وزيادة التثقيف المالي للمستهلكين داخل الإمارات العربية المتحدة؛

✓ الرفع من وتيرة الشمول المالي، من خلال العمل على ضرورة بناء شركات فعالة مع القطاع الخاص، ولما لها أيضا من أثر إيجابي في تعزيز المرونة المالية،

✓ الاستفادة من التجربة الإماراتية، عن طريق وضع استراتيجيات وأسس شاملة تسمح من تحقيق تعاون عربي مشترك، في مجال الشمول المالي والتكنولوجيا المالية.

6. قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

إبراهيم سالم، ي. &، مجي، ه. (2021). متطلبات تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة بعض الدول العربية. *مجلة دراسات اقتصادية*. 21(01)، 123-147.

أحمد م. (2018). *النكاء الاصطناعي بدولة الإمارات العربية المتحدة*. الإمارات العربية المتحدة.
 بوزانة أ، &، حمدوش و. (2021). تطبيق الابتكار المفتوح في التكنولوجيا المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي: ماليا نموذجاً .
 مجلة التكامل الاقتصادي . 543-568، (04) 09 ،
 الخير ن. (2020). *التقنيات المالية الحديثة* . الإمارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي.
 سيد عمر ز، &، بن عبد الفتاح د. (2020). التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي -دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال
 افريقيا .مجلة التكامل الاقتصادي . 63-79، (01) 08 ،
 صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية .(2021). *تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية
 2021*الإمارات العربية المتحدة :صندوق النقد العربي.
 عزاوي أ، &، رفيع ت. (2021). تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي -دراسة حالة دول العالم العربي .مجلة
 العلوم التجارية والتسيير . 104-120، (01) 17 ،
 فلاق ص، &، سامية ش. (2020). *دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي -تجربة مملكة البحرين -
 (Vol. 21).*

فلاق ص، .حمدي م & ،.حفيفي ص. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. *مجلة التكامل الاقتصادي* 14-1، (04)07،

كروش ن، .دقيش ج & ،.أولاد إبراهيم ل. (2022). واقع الشمول المالي في الوطن العربي: دراسة بعض الدول العربية. *مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة* 532-516، (01)05،

لوزري ن. (2021). واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه -دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية . *مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت* 30-11، (02)02،

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، البنك المركزي السعودي. (2020). *التقرير النهائي لمشروع عابر* .

ندير ط. (2020). استراتيجيات مجلس التعاون الخليجي لتبني تقنية البلوك تشين والنتائج المحتملة لتطبيقها -قراءة في تجربة الإمارات العربية المتحدة . *مجلة إضافات اقتصادية* 49-29، (02)04،

نوران ي & ،.أمن ص. (2022). *السجلات الموزعة وسلسلة الكتل*. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

وائل ا، 2022، sur 1، (21 01 2019). زاوية :

<https://www.zawya.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84/%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%B2%D9%91%D8%B2-%D8%A7%D8%B3%D8-AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8>

2. المراجع باللغة الأجنبية:

The global findex database 2017. (2018). Consulté le 03 24, 2022, sur The world bank: <http://globalfindex.worldbank.org>

World Economic Forum (Éd.). (2020). *Inclusive Deployment of Blockchain: Case Studies and Learnings from the United Arab Emirates*.